المذكور بعينه فى الفصل الموضوع فى المقدمة الكبرى
قطعا قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقى
وهو الحكم بالتنافى فى الصدق على كل واحد من الافراد
موضوعها لا التقسيم الذى هو الحكم بان الماهية
منقسمة الى افرادها اى صادقة على كل منها
وصادقا بها على افراد هيئة غير متنافية بل مجتمعة
عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو اجود
منه باو والفرق بين الانفصال الحقيقى والتقسيم
غير هين فالمراد به مطلق الفعل اعلم ان
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شئ وتارة لا بشرط
شئ والاول مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة
ايضا كتسمية الفقهاء بالمطلق الماء المقيد بعدم
التغيير ولما كان المراد بالمطلق الفعل هنا ماهية
الفعل بالاعتبار الثانى اردفه بما تعين المراد وهو
قوله من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف او
اربعة ولو اراد المعنى لقال مع النظر الى عدم كونه
الى اخره ولما كان المقسم به صادقا على شئ
من القسميات وهكذا جميع التقسيمات
لو قال سائر اى باقى بدل جميع لكان اصوب
لان هذا

وهو الثلاثى والرباعى

لان هذا التقسيم المذكور فى المتن من جميع التقسيمات
الواقعة مشبهة فيلزم تشبيه الشئ بنفسه لا يقال
هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكل الى اجزائه فان
مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها
كقولنا كل سرير ينقسم الى خشب ومسمار لانا نقول
الظاهر ان التقسيم حقيقة فى تقسيم الكلى دون
الكل لقول السيد فى حاشية القطب الشئ ما كان
منذ رحا تحته واخص او مزيد فيه بنى من زاد
الواضع فى الشئ اى اوقع الزيادة فيه نزل منزلة اللازم القاصر
اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل باثبات الزيادة المطلقة دون بيان
كمية المزيد ولو بنا من زاد اللازمة على
اصلها من التعدية بنفسها الا ثنين بنفسها كقوله
تعالى وزادهم ايمانا لقال او مزيد حرفا او اكثر مثلا
لانه لا يخلوا اما ان يكون اى اما ذو ان يكون
او لان حال كل واحد منها والداعى الى نفد بن احد
الشيئين المذكورين ان خبر ان هو عين اسمها فلا
بد ان يكون صادقا عليه باقيا على حروفه الاصلية
اولا ينتقض التعريفات طردا وعكسا بقل وبع ونحوها

Copyright © King Saud University